

النمو العادل في الإسلام ...

د. محمد هاشم عوض
جامعة الخرطوم

النمو العادل في الإسلام ...

د. محمد هاشم عوض
جامعة الخرطوم

(١) مقدمة

كثيرا ما يقال ان بعض التعاليم المشتركة بين
الاديان تتعارض مع الفكر الاقتصادي السليم ، اذ انها
تعيق التنمية الاقتصادية اما بالحض على الزهد في الدنيا
وجمع الثروات ، او بتشجيع الانفاق عموما بدلا من
الادخار ، او بحث الأغنياء على التصدق للفقراء بفرض
اموالهم الشيء الذي يحول الثروة من اشخاص ذوي ميول
حدية عالية للادخار الى اخرين ميلهم الحدى للاستهلاك
اعلى من المتوسط .

ويتجه المدافعون عن الاديان لالتماس المعاذير
والتعليلات لهذه العيوب المزعومة ، بالتاكيد على
ان الاديان تفع العدالة قبل الرخاء بين مقامدها
الاجتماعية ، او بالقول بان الرخاء المادى الذى يحققه
نمو الثروات ليس هو المعيار الوحيد ولا الهمم للرفاهية

الاجتماعية بمفهومها الحاوى الجامع ، والذى يشمل ايضا توفير العدل والديمقراطية والامن لافراد المجتمع ، وهو ما تسعى الاديان لتحقيقه وهناك من يبرر اعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء - رغم انخفاض معدلات ادخارهم - بمسا يحققه هذا الاجراء من استقرار اجتماعى وسياسى يهيىء المناخ للاستثمار والتنمية الاقتصادية .

ولا شك ان لهذه التبريرات قدرا غير قليل من الوجاهة ، ولكنها لا تنفى - بل تؤكد بالايحساء ان لم يكن بالتصريح - شبهات التعارض بين تعاليم الاديان والتنمية الاقتصادية فى حد ذاتها ، بغض النظر عن مسألة توافقها مع متطلبات تحقيق الرفاهية الاجتماعية بصورتها الشاملة .

ومن هنا كان اهتمامنا فى هذا البحث بمناقشة الشبهات التى تثار حول الآثار الاقتصادية لتعاليم الدينية ، مركزين نقاشنا على ما جاء به ديننا الحنيف من مبادئ وتشريعات تحكّم النشاط الاقتصادى ، وسيوضح من بحثنا هذا - باذن الله - بطلان الشبهات المثارة بالنسبة للدينى الاسلامى ، بل واتفاق احدث اتجاهات الفكر

الاقتصادى فى مجال التنمية مع تعاليم القرآن
الكريم والسنة الشريفة على صاحبها افضل
الصلاة والتسليم .

(٢) السياسة المالية فى الاسلام

(أ) الانفاق العام والخاص :

ان حث القرآن الكريم للمسلمين للانفاق
المستمر فى سبيل الله وقوله تعالى
" يسألونك ما ذا ينفقون ، قل العفو " (سورة البقرة - الآية ٢١٩) . لا يعنى ابدا
محاربة الادخار ولاحتى استهلاك كل الدخول
ذلك ان الرسول صلى الله عليه وسلم قال :
رحم الله امرءا اكتسب طيبا وانفقا قصدا ،
وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته " (عن عائشة
رضي الله عنها) وفى هذا الحديث حث واضح
على الادخار او ما يسمى بالتعبير الكنىزى
تفضيل السيولة (Liquidity preference)

وحفظ النقود تحت دافعى التعامل المستقبلى
والتحوط ضد النوائـــــــــــــــــــــــــــــــــب
(Transactions and precautionary motives)
واما القصد فى الانفاق فهو عدم الاسراف فى
الاستهلاك وهو ما نهى عنه تعالى فى قوله
" كلوا واشربوا ولا تسرفوا " (سورة الاعراف
الاية ٣١) . وعليه فان انفاق العفو او العائد
من الدخل لا يعنى عدم الادخار او الانغماس
فى الاستهلاك ولكنه يعنى بالتحديد عدم كنز
النقود (Hoarding) . ويظهر هذا
جليا فى قوله تعالى : " الذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله
فيشرهم بعذاب اليم " (سورة التوبة - الاية ٣٤) .

فالكنز هو المقابل الذى حددته هذه الاية
الكريمة للانفاق ، والاقتصاديون مجمعون
على مضار كنز النقود الذى يمثل شجرة فـسـى
تدفع الدخل.

اذن فالاسلام حين يدعو للانفاق فانما يدعو
لانفاق مرشد يوظف الدخول في نشاط اقتصادي
مثمر، فهو "اولا" يحث على الاقتصاد فـ
الاستهلاك ، وهو "ثانيا" يسمح بالادخار بالقدر

المعقول ، وهو " ثالثا " يدعو الى توظيف
 باقى الدخل (العفو) بدلا من كنزه .

وجدير بالذكر ان هذه المبادئ الاسلامية
 لم تكن ملزمة لأفراد المسلمين فقط وانما
 كانت الاساس الذى تدار به المالية العامة
 للدولة . فالتقليد الذى بدأ فى صدر الاسلام
 هو انفاق كل إيرادات الدولة اولا بأول . وقد
 كان سيدنا عمر بن الخطاب يصر على أن لا يبقى
 فى بيت المال شئ من مال الصدقة او الفسء
 ويتولى توزيعه كله من عام الى عام - ويأمر
 ولاته ان يفعلوا نفس الشئ وققد لجأ فى
 بعض الاحيان الى الاقتراض على ان يسدد
 ماعليه بعد جمع المدقات . وقد كان هذا
 التصرف مخالفة لسياسات الامبراطوريات
 السابقة للاسلام والتي كان ملوكها يـكنـزون
 الكنوز ويملؤون الخزائن بالأموال .

كما كان | تعرف الفاروق رضى الله عنه
 مخالفا لفلسفة موازنة الميزانيات التى
 سادت اوربا فى القرن التاسع عشر والتى
 نادى بالحد من الانفاق الحكومى والاقتراض

لتمويله . وقد جاء الانقلاب الكينزى فى هذا القرن مؤيدا لسياسات الدولة الاسلامية فى صدر الاسلام فى دعوته للجوء الى التمويل العجزى لزيادة الانفاق الحكومى انعاشا للنشاط الاقتصادى فى زمن الازمات وتحذيره من الاثر الانكماشى لسياسة تحقيق الفوائض فى الموازنات العامة .

وقد استوعب المفكر الاسلامى العظيم ابن خلدون هذه الحقيقة وصاغها كأول نظرية لتأثير مستوى الانفاق الحكومى على حجم الدخل القومى . فقد جاء فى مقدمته الرائعة قوله : " ان الدولة والسلطان هى السوق الاعظم للعالم ومنه مادة العمران . فاذا احتجز السلطان الاموال او الجبايات او قعدت فلم يصرفها فى مصرفها ، قل حينئذ ما بأيدى الحاشية والحامية وانقطع ماكان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلبت نفقاتهم جملة ، وهم معظم السواد ونفقاتهم اكثر مادة للاسواق ممن سواهم ، فيقع حينئذ الفساد فى الاسواق " وقال ايضا عن الدولة انها السوق الاعظم ام الاسواق كلها واصلها ومادتها فى الدخل والخرج . فان كسدت وقلت مصارفها فاجدر بما بعدها من

الاسواق ان يلحقها مثل ذلك واشد منه . وايضا فالمال متردد بين الرعية والسلطان منهم اليه ومنه اليهم ، فاذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية سنة الله في عبادته " المقدمة صفحة ٢٨٦ .

(ب) مصادر ومعارف الزكاة :

ان البعض يرى في تصدق الاغنياء على الفقراء حربا على النماء وحدا من فـرص الرخاء ، فهم يرون ان الصدقة تحول موارد كان من الممكن ان يستثمرها الاغنياء في مشروعات انماثية تزيد الانتاج الى الفقراء الذين ينفقونها في استهلاك المنتجات وهم ايضا يرون في الصدقات تشجيع للفقراء على التبطل بدلا من العمل المنتج في حين انه كان من الاولى ان يوجهها الاغنياء في خلق العزلة ، وفي ذلك فائدة الفقراء والمجتمع كله في نفس الوقت .

وفريضة الزكاة كما نعلم جميعا صدقة في المقام الاول تؤخذ من الاغنياء لترد الى الفقراء ولهذا فان شبهة تشجيع الاستهلاك

والتبطل التي تشار حول الصدقات عمومًا
تحوم حولها أيضا . ولكن المتأمل في هذه
الفريضة يدرك انها على عكس ذلك تمامًا
سواء كان تركيزنا على الاموال التي تجبى
منها الزكاة او المصارف التي توزع عليها
حصلتها .

فالزكاة تؤخذ من الاموال السائلة
(Liquid assets) غير المستثمرة
او الفعالة فى النماء وليس كما يقول الفقهاء
(المرصوة للنماء) فهى تؤخذ من النقود
والذهب والفضة وعروض التجارة " اى مخزون
السلع " وبعض الزروع سريعة التلف والسوائم
(او الحيوانات غير العاملة) . وكل هذه
الاشياء تمثل نقود او شبه نقود
(Money or quasi-money)
والملاحظ ان الزكاة لا تؤخذ من هذه الاموال
الا بعد ان تمل نصابا محدد ا يعادل تقريبا
احتياجات الفرد الاستهلاكية وقد رجعول من
المدخرات . كذلك فان الزكاة لا تؤخذ عن
الحيوانات العاملة فى الانتاج (السواقى)
كالحرث والسقى ، ولا عن الاوانى التى تعرض
فيها السلع ، ولا عن الاشجار المثمرة " كما

انها اقل فى حالة الشمار المزروعة بالآلة
 (٥ ٪) عنها فى حالة المزروعة بالرى الطبيعى
 (١٠ ٪) وهى اعلى ما تكون (٢٠ ٪) فى حالة
 الركاز والمعادن التى لا يتطلب انتاجها
 جهدا . وهذا يعنى ان الزكاة تؤخذ عن
 الاموال السائلة المعطلة وليس عن الاموال
 المستثمرة والموظفة فى الانتاج ، وان الانتاج
 الذى يتطلب جهدا واستثمارا يتمتع باعفاءات
 جزئية من الزكاة بالمقارنة بالانتاج الذى
 يستدعى جهدا واستثمارا اقل .

هذا من ناحية مصادر الزكاة اما
 اذا التفتنا الى مصارف هذه الفريضة فاننا
 نجد انها موجهة اساسا الى زيادة الانتاج
 وليس زيادة الاستهلاك. فقد حددت الآية الكريمة
 (سورة التوبة الآية ٦٠) الوجوه التى
 تنفق فيها الزكوات . والاية تقول " انما
 الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين
 عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين
 وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله
 والله عليم حكيم " وواضح من هذه الآية الكريمة

ان توزيع الزكوات لا يذهب كله للفقراء
فهناك فئتا العاملين عليها والمؤلفة
قلوبهم وافرادهما ليسوا بالضرورة من
الفقراء . وهناك الغارمون الذين يتحملون
عبئا ماليا ضخما خدمة للمجموعة ، ويرى
الفقهاء تعويضهم عن ما تحملوه من اجل
الصالح العام حتى ولو لم يكونوا وصلوا
حد الفقر . واما ما ينفق فى سبيل الله
فقد كان الخلفاء ينفقونه ليس فى اعداد
الجيش فحسب ولكن فى الاعمال الانشائية
ايضا مثل حفر الترغ والقنوات وتشبيد
الجسور والقناطر والمباني العامة وتعبيد
الطرق واقامة دور يتوقف فيها المسافرين
للراحة والحصول على الزاد الخ ، وحتى
سهم الفقراء والمساكين لم يكن الغرض منه
فقط تزويدهم بالسلع الاستهلاكية ولكنه يستعمل
ايضا كما قال كثيرا من الفقهاء لتزويدهم
بالالة التى يحتاج لها فى الكسب ولو نحن
تأملنا حتى فى الجزء المخصص من الزكاة
للانفاق على الفقراء والمساكين لوجدنا
انها لا تستهدف فقط سد احتياجاتهم الاستهلاكية
وانما ترمى ايضا الى تأهيلهم ليكونوا
مواطنين عاملين يسهمون فى الجهد الانتاجى .
فالرسول صلى الله عليه وسلم قال عن الزكاة :

" لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب " رواه عبدالله بن الخيار " وقال ايضا انها تجوز لرجل اصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما (او قال سداد) من عيش " (رواه قبيصة بن مخارق الهلالي) . وهذا يعنى ان ما يعطى من الصدقة لمستحقها ——— يجب ان يمكنه من اشباع كل حاجاته وتمكينه من التكسب . وقد قيل ان الامام مالك لـم يحد حدا لما يمكن ان يعطى للفقير ——— الصدقات تحقيقا لقول سيدنا عمر بن الخطاب (اذا اعطيتم فاغنوا) فرأى ان يشم ——— المطعم والملبس والمسكن والمركب والخادم وآلة الحرفة وكل ما ليس للمرأة غناء عنه . وقد قال بن حزم فى المحلى (على الاغنياء فى كل بلد ان يقوموا بفقرائهم وان يجبرهم السلطان على ذلك وان لم تف الزكوات ولافىء سائر الاموال لهم) . وقد ذكر ابن حزم ضمن ما يجب توفيره للفقراء القوت واللباس والمسكن والطيب والدواء والخادم .

(ج) برامج الرفاهية والاحتياجات الاساسية :

لقد اصبحت هذه الاحكام الاسلامية اساسا لما عرف فى اوربا فى الونة الاخيرة ببرامج الرفاهية (Welfare programmes)

والضمان الاجتماعى (Social security) مع بعض الاختلافات التى تؤكد شمول وعدالة وكفاءة النظام الذى اقامه الاسلام منذ اربعة عشر قرنا من الزمان .

ولو كانت برامج الرفاهية قد اصبحت تواجه هجوما شديدا هذه الايام خاصة فى الدول الغنية كامريكا بسبب الاعباء المالية الفخمة التى تفرضها على الدولة والموسرين فانها اصبحت بالنسبة للدول النامية امرا محبذا . فقد اتضح ان سياسات التنمية التقليدية فى معظم دول العالم الثالث أدت - رغم نجاحها فى زيادة الدخل الكلية بمعدلات كبيرة بلغت ٤٠ ٪ فى الفترة ١٩٥٥م : الى ١٩٨٠م . الى انخفاض دخل افقر ٤٠ ٪ من السكان) ومن هنا ظهرت الدعوة لما يسمى بالنمو العادل (equitable growth) الذى يقوم على توفير الاحتياجات الاساسية (basic needs) للأفراد فى الدول النامية ، ويرى دعاة النمو العادل ان فى توفير الاحتياجات الاساسية للأفراد مثل التعليم والصحة والغذاء الجيد وخلافه استثمارا بشريا يوفر القدرات والمهارات الضرورية لعملية النمو ، كما يوفر الاستقرار

السياسى والاجتماعى بالقدر الذى يمنح اصحاب
رؤوس الاموال الثقة الكافية لاستثمار
اموالهم .

وهكذا نرى ان المدقات فى الاسلام
(بمصادرها ومصارفها) عامل من عوامل
تنمية الانتاج لا الاستهلاك سواء وظف عائدها
فى توفير احتياجات الفقراء ، او فى
تمويل المشروعات الهيكلية الحكومية . وفى
الزكاة بالذات نجد كل عناصر السياسة المالية
الحكيمة التى رسمها الاسلام ، والتى تسمح
بالاستهلاك فى حدود المعقول وتحارب الكنز
بكل صوره تشجيعا للاستثمار ودفعاً للتنمية .

(٣) السياسة النقدية فى الاسلام

(١) الزكاة كأداة للسياسة النقدية :

ان الزكاة هى عماد المالية العامة فى
الاسلام ، ومن احكامها نستشف مبادئ السياسة
المالية فى الاسلام . وقد اوضحنا عليه كيف

ان أثر الزكاة لا يقتصر على اعادة توزيع الدخل من الاغنياء الى الفقراء ولكنه يشمل تحريك الاموال المعطلة وتوظيفها فى الاستثمار المؤدى للنماء . ومثل هذا يمكن ان يقال عن السياسة النقدية فى الاسلام كما تتمثل فى موقف الدين الحنيف من الربا . فكثيرا ما يقال فى تبرير الفوائد الربوية انها ضرورية لاجراء صاحب المال باقراضه بدلا من كثره ، وانها فعالة فى توظيف الاموال فى اعلى مجالات الاستثمار عابدا ، وانها تعويض عادل للمقرض عن المخاطر التى يتعرض لها وفرص الاستثمار التى يفقدها . ولكن معالجة السياسة النقدية الاسلامية لمساثل الاقتصار على كشف بلاء بطلان التبريرات المقدمة للتعامل الربوى وضعف النظام الربوى فى تحريك المدخرات وتوظيفها فى تحقيق النماء مقارنة بالنظام الاسلامى .

فالسياسة النقدية الاسلامية تتوخى تحريك الاموال اما للاستثمار المباشر بواسطة اصحابها ، أو اقراضها لتوظف فى النشاط الانتاجى . اما تحريك الاموال المكنوزة فلا يتم فى الاسلام بتقديم الفوائد الربوية

لأصحابها حتى لو كان الثمن هو عـزوف
 المستثمرين عن الاقتراض منهم او رضوخهم
 لاستغلال المقرضين لهم . وانما يتم هذا من
 جهة بفرض الزكاة على الاموال المكنوزة،
 ومن الطريف جدا ان نجد ان معدل الزكاة
 على الاموال السائلة تبلغ ٢٥٪ وهى نفس
 النسبة التى اكتشف الباحثون الغربيون
 انها ادنى حد يجب ان يملء سعر الفائدة
 قبل ان يتمكن من اغراء اصحاب الاموال
 المكنوزة باقراضها واخراجها من مصيدة
 السيولة (liquidity trap) وهذا يعنى
 ان سعر الفائدة لا يمثل اغراء فعالا فى
 تحريك الاموال المكنوزة قبل ان يتجاوز ٢٥٪
 ولكن الزكاة تحرك هذه الاموال لانها تفرض
 على اصحابها عقوبة بهذا المقدار. ولعل هذا
 يبين لنا مغزى دعوته صلى الله عليه وسلم
 لأولياء امور اليتامى ان يتجروا فى
 اموالهم حتى لاتأكلها الزكاة، واعفاء اصحاب
 الاموال الذين يقرضون اموالهم للآخرين
 من الزكاة تأكيد لفعالية الزكاة فى تحريك
 الاموال المكنوزة .

(ب) ضمان القيمة كبديل للفائدة :

وبجانب توظيف الزكاة فى تحريك
 الاموال المكنوزة نجد ان وضع الوديعة
 فى الاسلام له نفس الاثرالاقتصادى. فالشخص
 الذى يودع اخر وديعة دون ان يسمح لـه
 بالتصرف فيها ، فى حكم كائز المال مع
 اختلاف بسيط وهو انه يحفظ كنزه عند غيره
 وليس فى حوزته هو . ولذلك فان الاسلام
 لا يلزم المودع بسوء رد الامانة
 لصاحبها كما هى . فلو تدهور حال الوديعة
 بمرور الزمن ما كان المؤتمن مسئولا عن
 ذلك التدهور ، وحتى لو ضاعت دون اهمال
 منه ما كان مسئولا عن تعويض صاحبها. فالرسول
 صلى الله عليه وسلم يقول " لا ضمان على
 مؤتمن " (عن ابن عمر رضى الله عنهما)
 اما لو سمح المودع للشخص المؤتمن
 باستغلال الوديعة لفائدته فكانما اقرضها
 له حتى يستردها منه وفى هذه الحالة وجب
 على المؤتمن صيانتها من التدهور والضياع
 وهو ملزم بتعويضها ان تدهورت قيمتها
 او ضاعت . وفى هذا الوضع تشجيع واضح
 لصاحب الوديعة لان يجعلها قرضا للمؤتمن
 وليس فقط وديعة لديه . وهكذا تتحول
 الودائع من كنز الى مال مستغل .

وتظهر أهمية احكام الوديعة هذه اذا ما تذكرنا التدهور الكبير الذى يحدث فى قيمة النقود فى ظروف التضخم المالى الجامح فى مثل هذه الظروف التى يتعرض فيها صاحب المال لتدهور قيمته اذا ما كنزه او اسلفه بفوائد تقل عن معدلات التضخم - فيضمن الاسلام لصاحب المال الذى يقرضه المحافظة على قيمته ومن هنا كان تجويز المالكية رد الدينائر المقرضة بأكثر منها اذا ما قومت فى زمن الاقراض بوحدات من سلعة معينة ثم ارتفع سعر هذه السلعة عند حلول موعد الدفع .

(ج) التسليف الاستهلاكى والاستثمارى :

والاسلام حين يفرض على المقرض الالتزام بالحفاظ على قيمة القرض بدلا من دفع فائدة ربوية يتجنب مشاكل عدم التفريق فى النظام الربوى من القرض الاستهلاكى والاستثمارى واتجاه المرابين للتسليف الاستهلاكى بدلا من التسليف الاستثمارى. فالاغنياء الذين يبحثون عن قروض يستثمرونها فى تنمية ثرواتهم ينافسون الفقراء الباحثين عن

قروض لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية ، وذلك فى سوق مالية واحدة يسودها سعر فائدة واحد . بل ان الفقراء كثيرا ما يضطرون للاقتراض بسعر فائدة اعلى نظرا لافتقارهم للضمان الذى يطلبه المقرضون او لوقوعهم فى براثن ممولين محدودى العدد وهم بعد ذلك مجبرون على رد الديون بفوائدها رغم انهم وظفوها فى الاستهلاك ولم ينموها بالاستثمار فى الانتاج .

ولكن فى النظام الاسلامى لا يلزم الفقير المقترض لأجل تمويل احتياجاته الاستهلاكية بسوى رد الدين بقيمته الحقيقية التى تسلمه بها . وهذا الالتزام يساعد فى الحد من الجموح فى الاقتراض للاستهلاك تحت تأثير عامل تفضيل المنفعة العاجلة على الاجلة (time preference) وفى نفس الوقت يهيئ النظام الاسلامى لمن يقرض مستثمرا فرصة مشاركته فى عائد الاستثمار اما على اساس القراض او المضاربة . ولما كان هذا الوضع يغرى اصحاب الاموال الفاضلة باقتراض

المستثمرين دون المستهلكين وما يتبع ذلك من حرمان للمعوزين من المستهلكين نجد ان الاسلام يحض هذه الفئة بتخصيص سهم من الزكاة للغارمين ، وهؤلاء هم العاجزون عن الوفاء بديونهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنا اولى بالمؤمنين من انفسهم ، فمن توفى من المؤمنين وتترك ديننا فعلى قضاءه ، ومن ترك مالا فهو لورثته " عن ابي هريرة رضى الله عنه وبضمن الحاكم للديون زالت احدى المبررات الرئيسية للفائدة وهو خطر هلاك القرض بعجز المقترض عن رده .

واخيرا نجد ان النظام الاسلامى لا يبيح لصاحب المال اخذ عائد يحدد سلفا عن تسليفه لشخص اخر لان هذا يصبح ربا . ولكن الاسلام يبيح بصاحب المال ان يأخذ مثل هذا العائد اذا ما استثمر ماله فى شكل عقار او سلعة رأسمالية او استهلاكية معمورة (كالمنزل او الجرار او السيارة) وفى هذه الحالة يكون القرض فى شكل جامد وليست سائل فيكون العائد ايجارا . وبهذا يشجع السياسة النقدية الاسلامية اصحاب الاموال القابلة لاستثمارها وتوظيفها فى شئ ذى نفع بدلا من ابقائها معطلة دون عائد .

وهكذا نجد ان الاسلام يقضى على كـل
مبررات اخذ الفائدة التى اسلفناها
ويقدم بدائل فعالة بحث اصحاب الامـوال
لاقراضها خاصة للاغراض الاستثمارية
او توظيفها بأنفسهم فى النشاط الانتاجى .

(٤) الاسلام ومدرسة جانب العرض

(١) الاسلام واتهام مدارس جانب الطلب باهمال

التنمية :

منذ قيام مدرسة الطبيعيين
(physiocrats) فى القرن الثامن
عشر ساد الفكر الاقتصادى الغربى اعتقاد
قوى بان العدالة تتعارض مع التنمية وقد
تجسد هذا الرأى فى القول بأن الضرائب
التصاعدية عالية الفئات التى تستهدف
اعادة توزيع الدخل من الاغنياء للفقراء
تقتل فى الاغنياء الحافز للعمل وللاذخار

والاستثمار، وفى الاونة الاخيرة وجد هـذا
 الاعتقاد اقوى انصاره فى مدرسة الاقتصاد من
 جانب العرضى (supply -side economics)
 التى تنادى بخفض فئات الضرائب الى الحد
 الذى ينشط الادخار والاستثمار والانتـاج ،
 ويؤدى بالتالى الى زيادة حميلة الضرائب ،
 ومن ابرز اقتصادى هذه المدرسة البروفـسور
 آرثر لافر .

اما الاهتمام بتحقيق العدالة فى توزيع
 الدخل عن طريق فرض الضرائب التصاعديـة
 فقد ارتبط بما يسمى الاقتصاد من جانب
 الطلب (supply -side economics)
 أو الاقتصاد الحديث (low economics)
 وكان رائد هذا الاتجاه اللورد كينـز
 J.M. Keynes واصحاب مدرسته
 اقتصاديات الرفاهية (Welfare economic)
 واصحاب هذا الاتجاه يركزون على التحكم فى
 الطلب كوسيلة للخروج من الازمات الاقتصادية
 والحد من التضخم المالى . وكانوا يـسـرون
 فى السياسة المالية والنظام الضريبى
 بالذات خير وسيلة للتحكم فى حجم الطلب
 الكلى والنظرة المتعجلة ربما توحى بـسـان

اهتمام الاسلام بالانفاق وتحقيق العدالة الاقتصادية يجعله من انصار مدارس الاقتصاد من جانب الطلب وهذه المدارس تواجه اتهامات بانها تهتم بعدالة توزيع الناتج القومى واستقراره اكثر من تنمية هذا الناتج .

ولكن التأمل فى توجهات السياسات الاقتصادية الكلية فى الاسلام يكشف عن عدم انطباق هذه الاتهامات على النظام الإسلامى . فالشواهد كثيرة جدا على ان تنمية الانتاج فى مقدمة اهتمامات السياسة الاقتصادية الإسلامية .

والقرآن الكريم والسنة الشريفة يؤكدان عدم التناقض بين المداخات والتنمية فالله سبحانه وتعالى يقول فى محكم تنزيله " وما انفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين " (سورة سبأ - الآية ٣٩) والرسول عليه الصلاة والسلام قال (ما نقص مال من صدقة) رواه ابو كبشة الانصارى (والتدقيق فى هذين النصين الشريفين يوحى بان الصدقة ينجم عنها بطريقة او بأخرى زيادة فى دخل

معطيها تعوضه عن ما بذله لغيره وهو ما يمكن
ان يحدث عن طريق ما يعرف بدورة الدخــــــــــــل
(circular flow of income)

وفى الرسالة المتبادلة بين عمر بن الخطاب وواليه على مصر عمرو بن العاص
رضى الله عنهما نجد وعيا فريدا بانعكاسات
السياسة الخريبية على الانتاج والتنمية .
فسيدنا عمر يكتب الى واليه مستغربا قلقة
الخراج - فيقول له : " ان ارضك واسعة عريضة
رفيعة . وقد اعطى اهلها عددا وجلدا وقوة
فى بر وبحر . وانها قد عالجها الفراعنة
وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم
وكفرهم ، فعجبت من ذلك واعجب من ما عجبت
انها لا تؤدى نصف ماتوديه من الخراج قبل
ذلك على غير قحوط ولا جذب) وكان تفسير
سيدنا عمرو : (كان هذا الخراج يومئذ
اوفر واكثر والارض اعمر لانهم كانوا على
كفرهم وعتوهم ارغب فى عمارة الارض منذ كان
الاسلام) .

وفى مقالته العمران فهم دقيقــــــــــــــــق
لارتباط حصيلة الضرائب (او الخــــــــــــــــراج)
بعدالة الفئات الضريبية من جهة ، وتوظيف
هذه الحصيلة فى تعمير الارض من جهة اخرى .

وقد استشف العلامة ابن خلدون من النصوص
الاسلامية هذه الحقيقة الاقتصادية الجوهرية
فاخرج لنا اقدم صياغة لفظية لمنحنــــــــــــــــى
لافر (Laffer curve) اذ قال :
اذا قلت الزرائع والوظائف على الرعايا
نشطوا للعمل وغبوا فيه ، فيكثر الاعتماد
ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغموم . واذا
كثر الاعتماد كثرت اعداد تلك الوظائف .
والزرائع وكثرت الجابية (ص ٢٧٩) ووضع
ابن خلدون القانون الاخلاقى الاساس للتنمية
حينما قال ان " حصول النقص فى العمران
عن الظلم والعدوان امر واقع لا بد منه
• (ص ٥٨٠)

(ب) اهتمام الاسلام بجانب العرض :

من هذا يتضح ان دعوة الاسلام للعدالة
الاقتصادية لم تغفل قط انعكاسات تحقيق هذه
العدالة على التنمية على النحو الذى يقال

واذا كان حرص الاسلام شديدا على توزيع المال توزيعا عادلا (كى لا يكون دولــــة بين الاغنياء) فان لعدالة الاسلام الاقتصادية بعدا اخرا قلما يوجد فى النظم الاقتصادية الاخرى . ذلك ان عدل الاسلام يقتضى الا يكون الكسب الا ثمرة لجهد ودون استغلال لاحد . ومن هنا كان تحريم احتكار الموارد الطبيعية (وهو ما عبر عنه بالماء والكأ والنار فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم المشهور) لفرد من الافراد وجعلها شراكة بين الانام . ومنه تحريم اكل اموال الناس بالباطل ، ورشوة الحكام والابتزاز ، والاختلاس والسرقة ، والغش فى البيوع والمسألة بغير حق والقمار والاحتكار والربا . وكما هو معروف فــــان جميع هذه الافعال وسيلة للكسب بدون اضافة حقيقية للانتاج وانما بسلب اموال الغير . لهذا فهى كلها من مما يسمى بالمناشــــط المتناسخة (zwro-sum processes) بل ان بعضها ما يؤدى الى خفض الانتاج كما يحدث عندما يفقد المنتجون الواقعون تحت براثن المرابين الرغبة فى الانتاج . او حينما يتعمد المحتكر خفض الانتاج ليرفع الاسعار .

وبديهي ان تحريم الاسلام لهذه الاساليب
فى التكسب من دون المشاركة فى الجهد
الانتاجى فيه تحفيز للمنتجين لمزيد من
الانتاج بحفظ حقهم كاملا فى التمتع بثمار
جهدهم واجبار سارقى جهد الاخرين للتكسب
بالعمل المنتج .

وسعى النظام الاسلامى لزيادة الانتاج
لا يعتمد فقط على تحقيق العدالة الاقتصادية
كحافز للانتاج ولكنه ايضا يشمل مختلف
الاجراءات التى تستهدف تحريك المـوارد
المعطلة وقد اشرنا من قبل الى اثر الزكاة
فى تحريك رؤوس الاموال المعطلة وتوظيف
عائدها فى توفيرالة العمل للمقتدرين
العاطلين عن العمل ، ومن هذا القبيل
سياسة الاسلام نحو الارض فقد قال صلى الله
عليه وسلم (من احيا ارضا ميتة فله)
" رواه جابر رضى الله عنه " وضمنا لكى
تظل الارض مستغلة حدد سيدنا عمر فترة
بقاء الارض غير مستغلة فى ملك اى شخص
بثلاث سنوات تؤول ملكيتها بعد ذلك الى من
يستملحها . وقد اقطع الرسول صلى الله عليه
وسلم وخلفاؤه الاراضى للمستثمرين
لاستملاحها وزيادة عائدها .

(٥) موجز وخاتمة

يمكننا الان ان نعود فنوجز ما فصلناه
 فى هذا البحث من قضايا وآراء . فقد كانت نقطة
 البداية هى دفع شبهة اغفال النظام الاقتصادى
 الاسلامى لمسألة التنمية بسبب اهتمامه الشديد
 بزيادة الانفاق وعدالة توزيع الدخل ، وان ذلك
 يتم على حساب الادخار والاستثمار اللازمين
 للتنمية . وقد اوضحنا ان السياسة الاقتصادية
 الكلية فى الاسلام - بشقيها المالى والنقدى -
 موجهة لتحقيق التنمية العادلة التى تجمع بين
 العدالة الاقتصادية والنمو السريع . وبالنسبة
 للسياسة المالية فقد تبين ان الزكاة التى
 هى عماد هذه السياسة تحارب الكنز وتشجع
 الاستثمار على حساب الاستهلاك وان حصيلتها موزعة
 اساسا لبناء الهياكل الاساسية وزيادة انتاجية
 الفقراء بتوفير احتياجاتهم الاساسية . اما
 السياسة النقدية - التى تعمل فى توافق تام مع
 السياسة المالية - فتستهدف تحريك المدخـرات
 وتشجيع التسليف ، خاصة الاستثمارى منه ، وانها

تقدم اكثر من بديل للفائدة ، كحافز لاقراض
او استثمار الاموال بدل من كنزها . ومن هــذه
البدائل الزكاة نفسها التى تهدد المال المكنوز
بالفناء والزام المقترض برد الدين بقيمتـه
الحقيقية وضمن الدولة لديون المعوزين بردها -
ان دعا الحال - من سهم الغارمين .

وقد حاولنا ان نوضح ايضا ان اهتمام
الاسلام بالانفاق وعدالة توزيع الثروة لايـجـعل
من سياساته الاقتصادية نمطا من انماط مـدارس
الاقتصاد من جانب الطلب التى تتهم بالاهتمام
بالعدالة والاستقرار الاقتصادى اكثر من التنمية .
وقد اوضحنا ان النظام الاسلامى لا يغفل مسائل
زيادة الانتاج والتنمية ، بل يجعل من العدالة
والانفاق مدخلا لزيادة الانتاج وتسريع للتنمية .
وذكرنا ان ذلك يتم بتجنب فرض فـتات ضريبية
عالية وتماعدية على الاغنياء ، ومحاربة الكسب
بدون انتاج والاعتماد على حرص المؤمن على دفع
الزكوات طوعا لكى لايفقد حافزه للانتاج نتيجة
فقدان جزء من عائد جهده .

وهكذا يتضح ان الزعم بأن الاسلام بدعوتــه
لزيادة الانفاق وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً
يشمل التنمية وزيادة الانتاج زعم باطل. لـ
وان التنمية العادلة هي من ايداعات النظام
الاقتصادي الاسلامي وهو لازال من اقدر الانظمة
ان لم يكن اقدرها على تحقيق هذا النمط مـن
التنمية .

المراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) الامام الحافظ السيوطي : الجامع الصغير في احاديث البشير النذير.
- (٣) العلامة عبدالرحمن بن خلدون : الجزء الاول من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر.
- (٤) السيد سابق : فقه السنة (الجزء الثالث) .
- (٥) سيد قطب : العدالة الاسلامية في الاسلام .
- (٦) البهي الخولي : الشروة في ظل الاسلام .
- (٧) الدكتور احمد صفى الدين عوض : اصول الاقتصاد الاسلامى .
- (٨) عفيف عبدالفتاح طياره : روح الدين الاسلامى .
- (٩) الدكتور محمد هاشم عوض : دولة الرفاهية المسلمة .

- (١٠) الدكتور محمد هاشم عوض : الاسلام والعدالة الاقتصادية
في السودان .
- (١١) الدكتور محمد هاشم عوض : اقتصاديات الزكاة .
- (١٢) الدكتور محمد هاشم عوض : نظرية النماء والركود عند
ابن خلدون .
- (١٣) الدكتور سليمان الطماوى : عمر بن الخطاب واصول
السياسة والادارة الحديثة .
- (١٤) الدكتور اسماعيل شوقي شحاته : البنوك الاسلامية .

توثيق الاحاديث النبوية الشريفة
الواردة بالبحر _____

حديث (رقم ١) " رحم الله امرءا اكتسب طيبا وانفق قصدا، وقدم
صفحة () فضلا ليوم فقره وحاجته "

التخريج :

الحديث أخرجه ابن النجار عن عائشة (كذا فـ
الفتح الكبير ١٣٢/٢) .

حديث (رقم ٢) " قال عن الزكاة " لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب"
صفحة ()

التخريج :

رواه عبيد الله بن عبد الله بن الخيار، وهو حديث
صحيح رواه ابو داود والنسائي وغيرهما باسناد
صحيحة والحديث " اعطيكما بعد ان اعلمكما انه
لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب " حديث صحيح .
(المجموع - ١٣٥)

حديث (رقم ٣) " لاضمان على مؤتمن "

صفحة () التخريج :

رواه البيهقي في السنن عن ابن عمرو رضى الله
عنهما (الفتح الكبير ٣/٣٤٦) .

حديث (رقم ٤٠٠) " انا اولى بالمؤمنين من انفسهم ، فمن توفى من المؤمنين و ترك ديناً فعلى قضاءه ، ومن ترك مالا فهو لورثته " .

التخريج :

سبق تخريجه .

حديث (رقم ٤٠١) " وما نقص مال من صدقة " .
صفحة () التخريج :

سبق تخريجه .

حديث (رقم ٤٠٢) " من احيا أرضاً ميتة فله " .
صفحة () التخريج :

سبق تخريجه .